

## 26 مرشحا في القائمة النهائية لانتخابات الرئاسة التونسية

ويهدف تنظيم المناظرات إلى "تعزيز الديمقراطية في تونس"، وفقا لرئيس منظمة "مبادرة مناظرة" بلعباس بن كريدة.

ويأتي الإعلان الرسمي عن القائمة النهائية للمرشحي الانتخابات الرئاسية، بعد انتهاء الجلسة العامة القضائية للمحكمة الإدارية، الجمعة، من البت في النزاعات المتعلقة بالطور الثاني للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها.

وأصدرت المحكمة الإدارية 11 حكما باتا ونهايا طبق القانون الانتخابي، من بينها رفض 4 أحكام من الطور الأول، والقضاء من جديد بالرفض أصلا في خصوص أربعة مرشحين، كانت هيئة الانتخابات استأثفت قرارات المحكمة بشأنها. وطبقا لهذه الأحكام الباتة والنهائية، يكون عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية 26 مرشحا، بحسب هيئة الانتخابات.

### الحملة الانتخابية للرئاسيات انطلقت السبت بالنسبة للتونسيين المقيمين بالخارج، وستنطلق الاثنين بالنسبة إلى المقيمين في الداخل

ويأتي أبرز المرشحين في القائمة النهائية للانتخابات التي تمت الدعوة إليها اثر وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 25 من يوليو الماضي، وزير الدفاع المستقل عبدالكريم الزبيدي، ومرشح حركة النهضة لأول مرة للرئاسة عبدالفاتح مورو، ورجل الإعلام الموقوف منذ أسبوع بتهمة تبويض أموال نبيل القروي.

وأكد بفون أن القروي "يبقى مرشحا للانتخابات الرئاسية" ما لم يصدر القضاء حكما في حقه. وأتهم حزب "قلب تونس" الذي يرأسه القروي، رئيس الحكومة بالمشنح مع إلى قطع الطريق عليه لأنه يشكل منافسا جديا له، ما يفاقم التوتر قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية.

ونفى الشاهد الاتهامات وقال إنها تدخل في إطار "الحرب السياسية" وأنه "دائما ما اتهم بالوقوف وراء كل الإيقافات"، ووجهت إلى نبيل القروي وشقيقه غازي في 8 يوليو تهمة "تبويض الأموال"، وقد أوقف الأول الجمعة في أثناء عودته من باجة في شمال غرب البلاد حيث أفتتح مقرا جديدا للحزب.

وأوضح بفون أن أهم الصعوبات التي واجهت عمل الهيئة خصوصا إثر تقديم موعد الرئاسة هو تجهيز مكاتب الاقتراع خارج البلاد بالحبر الانتخابي.



السباق الانتخابي يبدأ رسميا في تونس

تونس - أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، السبت، أن القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية المبكرة والمقررة في 15

سبتمبر ضمت 26 اسما. وقال رئيس الهيئة نبيل بفون في مؤتمر صحافي "بلغ عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية 2019".

وقال بفون، إنه "تم ترتيب قائمة المرشحين للرئاسة بصفة نهائية، بعد استيفاء كل إجراءات البت في كل النزاعات القضائية المتعلقة بقائمة المرشحين التي كانت قد أعلنت عنها الهيئة منتصف شهر أغسطس الجاري".

وتضم القائمة أسماء المرشحين المقبولين نهائيا والتي أعلنها رئيس الهيئة خلال المؤتمر: منجي الرحوي، محمد عبو، عبير موسى، نبيل القروي، محمد لطفي المراهي، المهدي جمعة، حمادي الجبالي، حمسة الهمامي، محمد المنصف المرزوقي، عبدالكريم الزبيدي، محسن مرزوق، محمد الصغير نوري، محمد الهاشمي الحامدي، عبدالفتاح مورو، عمر منصور، يوسف الشاهد،

قيس سعدي، إلياس الفخاخ، سليم الرياحي، سلمى اللومي، سعيد العايدي، أحمد الصافي، سعيد، الناجي جلول، حاتم بوليار، عبيد بريكي، سيف الدين مخلوف.

وأشار بفون، إلى أن الحملة الانتخابية للرئاسيات انطلقت السبت بالنسبة للتونسيين المقيمين بالخارج، وستنطلق الاثنين بالنسبة إلى المقيمين في الداخل. وتابع رئيس الهيئة قائلا "تنطلق الانتخابات الرئاسية في الخارج أيام 13 و14 و15 سبتمبر المقبل، وفي الداخل تجرى يوم 15 من نفس الشهر".

وفي هذا الصدد دعا الرئيس التونسي المؤقت، محمد الناصر، الجمعة، مرشحي الانتخابات الرئاسية المرتقبة إلى الالتزام بأن تكون الحملة الانتخابية في مستوى "يليق بالمجتمع".

ويعكس عدد المتنافسين في السباق الرئاسي تنوعا في البلاد التي تريد النجاح مرحلة انتقالية صعبة تمر بها إثر انتفاضة يناير 2011، وعلى الرغم من المناخ السياسي المتشنج مع احتدام المنافسة بين المرشحين، يأمل التونسيون في أن تجلب الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة للبلاد الاستقرار وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد سجل للانتخابات أكثر من سبعة ملايين ناخب. وللمرة الأولى تشهد تونس الشهر المقبل ثلاث مناظرات تلفزيونية بين المرشحين للانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة في 15 سبتمبر، بهدف توضيح الصورة للناخبين قبل تحديد خياراتهم. ويشارك في تنظيم المناظرات التلفزيون الحكومية والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ومنظمة "مبادرة مناظرة".

## انحياز إقليمي إلى رؤية الجيش للخروج من الأزمة في الجزائر

### تصريحات السفير الروسي تستفز الدبلوماسية الفرنسية



### باريس لا تريد تغييرا سياسيا عميقا في الجزائر

واحترام إرادة الجزائريين والحل الشامل لجميع الأطراف، بما يعني عدم إقصاء الأطراف التي ما انفكت قيادة العسكر تنتقدها وتعتنها بالعمالة والولاء للخارج.

وأمام الورطة التي دخلتها قيادة الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) أمام الشارع الجزائري، الذي نفذ جمعيته الاحتجاجية الـ28، وسط غضب شديد لكل ما يرمز للسلطة ولكل من يستقوي بالجهات الخارجية لتخويف الحزب الشعبي، اضطرت الناطق الرسمي للحزب محمد معمري إلى تقديم توضيحات عبر وسائل إعلام محلية لإنقاذ الحزب من مطية السفير الروسي.

وذكر معمري أن "تصريحات السفير الروسي كانت دبلوماسية عامة لم يكن فيها أي تدخل في الشأن الداخلي الجزائري". وأوضح قائلا "ما قاله السفير الروسي ورد في بيان رسمي باسم الحزب، حيث عبر ضيف الجبهة عن اعترافه لمستوى العلاقات بين البلدين منذ عقود ووافق تنويعها في مختلف المجالات". وزاد "الرجل لم يدخل في أي تفاصيل تحصل بالشأن السياسي الداخلي، هو اكتفى بالتعبير عن أمه في أن يجد الجزائريون الحل بانفسهم في أقرب وقت ممكن، كما أكد أن ما يحدث هو شأن جزائري خالص، ولا يحق لأي طرف خارجي أن يتدخل فيه".

وتواصل الأزمة السياسية في الجزائر مع خروج عشرات الآلاف من الجزائريين، الجمعة، لمختلف الشوارع الرئيسية بالعاصمة الجزائر لمواصلة احتجاجهم للأسبوع الـ28 للمطالبة بالتخلص من بقايا نظام بوتفليقة الذي عمّر في الحكم لعشرين سنة. وقد تزايد عدد المحتجين بشكل لافت في الجمعة الـ28، مقارنة بالأسابيع الماضية، الأمر الذي وصفه مراقبون لحراك البلاد بـ"الموجة الثانية للحراك".

وأشار الموقف الروسي الأخير، المنقول على لسان أمين عام الحزب الحاكم محمد جيمعي، لغطا كبيرا في الأوساط السياسية والشعبية في الجزائر، وهو ما حفز باريس على عدم الاعتناء بالمتابعة الصامتة لتطورات الوضع الداخلي، رغم محاولة السفير الروسي مراجعة مضمون التصريح.

وكان السفير الروسي في الجزائر إيغور بيليفس، قد التقى قيادة الحزب الحاكم ونقل عنه تأكيد بلاده على "رفض أي تدخل أجنبي في الشأن الداخلي الجزائري، وتأييدها لتنظيم انتخابات رئاسية في القريب العاجل، فضلا على التوثيق بدور الجيش الجزائري في مرافقة سيروية الحراك الشعبي".

إلا أن السفارة الروسية اضطرت عبر بيان رسمي نشرته على موقعها الرسمي إلى مراجعة ما نسب إليها، ونفت فيه أي حديث عن الانتخابات الرئاسية في الجزائر أو الحوار السياسي الدائر، تحت ضغط الانتقادات الشديدة التي وجهت لها، والتي اعتبرت تهديدات واستعراض قوة بعيد سيناريو دعم موسكو لنظام بشار الأسد في سوريا.

ويبدو أن العواصم المؤثرة في القرار الجزائري، بدأت تخرج عن صمتها الواحدة تلو الأخرى، في إطار سباق حول الحفاظ على مصالحها، لاسيما في ظل وجود خلافات عميقة بينها وصراع النفوذ بالمنطقة، فروسيا التي تربطها علاقات تاريخية مع الجزائر، تجمعها مصالح ضخمة تتركز في الغالب في صفقات تسليح حصرية تصنف الجزائر في خانة الزبائن الكبار لترسانتها العسكرية، أما باريس فهي شريك استراتيجي يعتبر الجزائر حقيقته الخلفية في المنطقة.

ومع ذلك جاءت تصريحات لودريان متوازنة قليلا مقارنة بما نقل عن السفير الروسي، لما أكد على مفردات الانتقال الديمقراطي، والمصالح المشتركة

على أمل إجراء انتخابات رئاسية قريبا دون شروط مسبقة مثل رحيل الحكومة. وتسرّبت معلومات عن لقاءات دبلوماسية في مالطا شاركت فيها واشنطن وبرلين وإيطاليا لدراسة الوضع في الجزائر وبلورة موقف موحد من الأزمة السياسية، الأمر الذي اعتبرته موسكو وباريس محاولة لسحب البساط من تحت قدميهما، وهو ما دفع السفير الروسي في الجزائر إلى التأكيد على "رفض بلاده أي تدخل أجنبي في الشأن الجزائري"، خلال لقاء جمعه بالرجل الأول في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم محمد جيمعي بالعاصمة الجزائرية.

### انفراد المؤسسة العسكرية بمآلات الوضع في البلاد، شجع باريس وموسكو على الانحياز لصالح وجهة النظر التي تطرحها قيادة الجيش للخروج من الأزمة

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب" أن "الاهتمام الفرنسي بتطورات الوضع الجزائري لم يتوقف منذ بداية الحراك الشعبي، وأن باريس التي نصبت خلية خاصة لمتابعة التطورات، ظهرت بصماتها في الدفع بالتطورات إلى اتجاه يدعم تصورات المؤسسة العسكرية للخروج من الأزمة".

وأضاف "تعيين كريم يونس على رأس لجنة الحوار والوساطة، وتعزيزه بالمستشار السابق للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عبدالرحمن رحمان، كعضو في اللجنة، تم بإيعاز فرنسي للدفع بالتطورات إلى تنظيم انتخابات رئاسية في القريب العاجل، والحيلولة دون حدوث تغيير سياسي عميق في الجزائر".

كشفت تصريحات منسوبة للسفير الروسي في الجزائر إيغور بيليفس، تبعتها تصريحات لوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، عن دعم ضمني لتصورات المؤسسة العسكرية في الجزائر للخروج من الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد في أعقاب استقالة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، كما كشفت عن سباق إقليمي هدفه الحفاظ القوى المؤثرة على القرار الجزائري على مصالحها.



صابر بلدي  
صاحب جازيري

الجزائر - بدأ الصمت الدولي حول تطور الأوضاع السياسية في الجزائر منذ انطلاق الحراك الشعبي في البلاد، يخرج مكوناته ويعبر عن توجهات ومواقف العواصم المؤثرة في القرار المحلي، حيث لم تتأخر باريس كثيرا عن الخوض في الشأن الجزائري، ساعات قليلة بعد الموقف الروسي المثير للجدل.

وأبدى وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان توازنا في التصريحات التي أدلى بها مؤخرا، حول الأوضاع السياسية في الجزائر، لاسيما في ما يتعلق بضرورة التوصل إلى مخرج توافقي للأزمة بين جميع الأطراف الفاعلة في المشهد، والتظاهر باحترام جميع المقاربات السياسية المطروحة في الصراع.

وقال لودريان في لقاء بالسلوك الدبلوماسي المعتمد في باريس نهاية الأسبوع، إن "باريس تطمح إلى مخرج مرضية لجميع الأطراف، والتوافق بين كافة الفاعلين، لأن العلاقات المميزة والعريقة بين البلدين تحتم إيجاد حلول تحقق طموحات الجزائريين".

وجاءت تصريحات رئيس الدبلوماسية الفرنسية بعد أسابيع من الصمت، لكن يبدو أن محاولة التفرد الروسي بالبعد الخارجي للأزمة الجزائرية، دفع الفرنسيين إلى التعبير العلني عن موقفهم، على الرغم من أن اهتمامهم بالتطورات لم يتوقف منذ البدايات الأولى للحراك الشعبي في فبراير الماضي.

ويرى مراقبون للشأن الجزائري أن انفراد المؤسسة العسكرية بمآلات الوضع في البلاد شجع باريس وموسكو على الانحياز لصالح وجهة النظر التي تطرحها قيادة الجيش للخروج من الأزمة، خاصة وأن موقفيهما كانا منذ البداية يميلان لصالح الحلولة دون حدوث أي تغيير سياسي في الجزائر، خوفا على مصير مصالحهما في البلاد.

ورفضت قيادة الجيش، في أكثر من مناسبة، مقترح المرحلة الانتقالية، وأعلنت دعمها لفريق الحوار والوساطة الذي يقوم بعدة مساع لتجاوز الأزمة،

## الجيش الليبي يواصل معركة القضاء على داعش في الجنوب

ويقول مسؤولون مقربون من الجيش إنه اضطرت إلى شن معركة طرابلس بسبب محاولة الإسلاميين الالتفاف على الاتفاق الذي جرى بين فايز السراج والقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر في فبراير الماضي والذي ينص على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تنهي المرحلة الانتقالية الحالية.

ويرفض الإسلاميون إنهاء المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات يدركون أنهم سيخسرونها لذلك يطالبون بإجراء انتخابات تشريعية فقط مع الإبقاء على المجلس الرئاسي الحالي بزعيم عدم وجود دستور، وهو ما يرد عليه التيار الداعم للانتخابات الرئاسية بأنه بالإمكان تجاوزه من خلال إجراء تعديلات على الإعلان الدستوري الجاري العمل به حاليا.

وفي سياق آخر، وجه المسامري رسالة إلى أهالي المدينة قائلا "القوات المسلحة لا تستهدف المدنيين، بل تستهدف الميليشيات التي تسيطر عليها"، مضيفا "قمنا بعملية استطلاع عملياتي بهدف إخراج الإرهابيين من مخابئهم".

وإضافة إلى التحدي الأمني تدور في المدينة منذ مدة صراعات مسلحة بين مكونات ثقافية عربية وتباوية نتج عنها قتلى وجرحى، فضلا عن نزوح جزء من سكان المدينة إلى باقي مدن الجنوب. وتعيق حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا جهود التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة والصراع الذي أحتم مع انطلاق معركة تطهير طرابلس من الإرهاب والتي أطلق عليها "عملية الكرامة".

الإخبارية" مقتطفات منه، أن المنطقة العسكرية مرزق تمت الاستطلاح الجوي الدائم، وذلك بناء على تعليمات من القائد العام للجيش بمراقبة مدينة مرزق والمناطق المتاخمة لها، مشيرا إلى "امتلاك القيادة العامة للجيش أدلة كاملة تفيد بارتباط العناصر التشادية والمجموعات المهاجمة مع تنظيم داعش الإرهابي".

وقال المسامري، "تنظيم داعش مازال ناشطا في محيط مرزق والمنطقة المحاذية لها مستفيدا من تضاريس المنطقة، والقوات المسلحة الليبية لن تهذا حتى يتم تحرير مدينة مرزق، وتطهيرها من الإرهاب بالكامل"، لافتا إلى أن "عمليات الاستطلاح الجوي تشمل أيضا مدينة سبها إلى هون وكامل طرابلس".

طرابلس - يواصل الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر حربه على الإرهاب والميليشيات المسلحة التي تآجج الوضع السياسي في البلاد. وقال عضو المجلس البلدي عن بلدية "مرزق"، محمد عمر، إن طائرة حربية تفأثة تتبع لقوات الجيش الوطني الليبي قامت ظهر السبت بنش غارتين جويتين على مدينة مرزق الواقعة في الجنوب الليبي.

ويريد الجيش الليبي تطهير الجنوب الليبي الذي ينتعش فيه الإرهاب وتحصن فيه الميليشيات من هذه الظاهرة التي تنامت أعقاب ثورة فبراير 2011.

وأوضح الناطق باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي أحمد المسامري - خلال مؤتمر صحافي عقده الأربعاء الماضي ونقلت بوابة "أفريقيا